مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والسبعون

الجلسة **٧٧٨٨**

الثلاثاء، ١١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد إيليتشوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيد غونثاليث دو لينارس بالو
	أنغولا	السيد غيموليكا
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد تشو تسونغ شينغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2016/833)

1631775 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2016/833)

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مامان سيديكو، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/833 التي تتضمّن تقرير الأمين عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها السيد مامان سيديكو، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسفير عمرو عبد اللطيف أبو العطا، الممثل الدائم لمصر، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيديكو.

السيد سيديكو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لكي أتكلم عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. سأركز في ملاحظاتي على الأوضاع السياسية والإنسانية والأمنية، والتحديات التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية، والدعم الذي يمكن أن يقدمه مجلس الأمن إلى الجهود الجماعية التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء الدوليين والإقليميين.

لا تزال الحالة السياسية هشة للغاية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتسهم في زيادة التوترات، واستمرار انكماش الحيز السياسي، وثمة خطورة حقيقية من إمكانية زيادة تردي الحالة. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الميسر الذي عينه الاتحاد الأفريقي، السيد إيدم كوجو، والدعم المتواصل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتلك الجهود، فإن التقدم المحرز في الحوار الوطني محدود، مع أننا سمعنا مؤخرا أن التطورات تتحرك بسرعة في الاتجاه الصحيح.

في أيلول/سبتمبر، قدم السيد كوجو مقترحا لتنظر فيه الأطراف بهدف التوصل إلى اتفاق، أولا، بشأن فترة الانتقال السياسي والدور الذي يضطلع به الرئيس المنتهية ولايته إلى ما بعد الفترة الانتقالية؛ ثانيا، إنشاء حكومة انتقالية وتحديد الحقائب الوزارية الرئيسية؛ وثالثا، تحديد تاريخ لإجراء الانتخابات الرئاسية. ومع ذلك، ونظرا لمقاطعة الحوار الوطني من جانب ائتلاف المعارضة المعروف باسم تجمع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير، ومؤخرا انسحاب المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو من الحوار، وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل. وعلاوة على ذلك، فإن عملية الحوار ليست كما كان مأمولا.

خلال دورة واحدة للحوار الوطني، أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إنه لن يكون ممكنا من الناحية التقنية إجراء الانتخابات الرئاسية، والانتخابات البرلمانية، وانتخابات المحافظات في يوم واحد حتى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أي بعد الانتهاء من عملية تسجيل الناخبين في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وهذا الإعلان أثار احتجاجات قوية لدى العديد من الأحزاب السياسية المعارضة التي تعتقد أن اللجنة قد استُغلت لإبقاء الرئيس جوزيف كابيلا في السلطة بعد انتهاء مدة الولاية الرئاسية المنصوص عليها في الدستور. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر وفي كينشاسا، عُقد اجتماع تأكدت توصياته، في جملة أمور، بالدعوة إلى استقالة الرئيس كابيلا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. كما أعلن الاجتماع عن عزمه تنظيم مظاهرات سياسية في جميع أنحاء البلد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر.

(تكلم بالإنكليزية)

إزاء هذه الخلفية من الاستقطاب السياسي، اندلع العنف الخطير في ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر عقب المظاهرات الواسعة النطاق التي حدثت في كينشاسا وفي أماكن أخرى. وأكدت الأمم المتحدة مقتل ما لا يقل عن ٤٩ مدنيا في الاشتباكات التي وقعت – قُتل ٣٨ منهم بالرصاص، وآخرون أُحرقوا أحياء أو قتلوا بالساطور. أُصيب أكثر من ١٤٠ مدنيا بجروح، وهناك تقارير غير مؤكدة عن وقوع العشرات من الإصابات الأخرى. وقُتل أيضا أربعة من ضباط الشرطة، زعم أن المتظاهرين قتلوهم أثناء الاشتباكات.

لقد وثقت التحقيقات التي أجرتها البعثة تورط جهات حكومية وغير حكومية في الاشتباكات المذكورة. وقمنا أيضا بتوثيق تورط الحرس الجمهوري في عدة حالات عنف ضد المدنيين. وأُبلغ عن المئات من الاعتقالات، فقد احتجز في البداية أكثر من ١٠٠ شخص في مخيم عسكري قبل نقلهم إلى محاكم الدولة. وللأسف، في أعقاب الاشتباكات، حرمت البعثة من الوصول إلى مراكز الاحتجاز، والعديد من المستشفيات والمشارح، مما يجعل من الصعب تأكيد الإصابات والاعتقالات. وعلاوة على ذلك، فإن تلك المظاهرات أثرت على الحقوق المدنية والسياسية في أجزاء أخرى من البلد حيث جرت اعتقالات تعسفية وسوء معاملة للمتظاهرين على يد العناصر التابعة للدولة.

في حين أن الحالة السائدة في كانانغا، عاصمة مقاطعة كاساي المركزية لا تتصل مباشرة بالسياق الانتخابي، فهي أيضا مسألة تبعث على القلق الخطير، بالاقتران مع الإبلاغ عن وقوع العديد من الاشتباكات بين أفراد الميليشيات التابعة إلى القادة التقليديين، بمن فيهم الجنود الأطفال، والجهات الفاعلة الحكومية، وهي تمس بحقوق الإنسان للسكان المدنيين، بما في ذلك حقوق الطفل، الأمر الذي تسبب في تشريد واسع النطاق.

ومرة أخرى، فإن وجود البعثة في كانانغا محدود جدا، والقوة غير موجودة، ويشكل هذا مخاطر إضافية في ما يتعلق بحماية المدنيين. ومع ذلك، فإن البعثة تعمل لرصد الحالة بطريقة نشطة وقد نشرت فريقا من موظفي الشؤون السياسية وحقوق الإنسان من أجل تحسين رصد التطورات في المنطقة وتحليلها والإبلاغ عنها. ونعمل أيضا مع السلطات السياسية والقيادات المحلية وأعضاء المجتمع المدني من أجل إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة.

ومن جانبنا، ما فتئنا ندعو جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك أعضاء المعارضة، إلى ضبط النفس، وقد أعربت شخصيا عن قلقنا للمحاورين الحكوميين بشأن دور الجهات الفاعلة الحكومية في العنف. وقد عملت طوال الأشهر الماضية مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك أعضاء السلك الدبلوماسي والمجتمع المدني، والأهم من ذلك، مع الكنيسة، لبناء الجسور بين الميسر، السيد كوجو – والأغلبية الرئاسية

وجماعات المعارضة. كما قمت باتصالات عن كثب مع الحكومة لاتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل تهيئة حيز سياسي للحوار، لا سيما من خلال إطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح لوسائط الإعلام بالعمل دون قيود.

كما عززت البعثة وجودها في كينشاسا بالمزيد من الأصول، الأمر الذي سيتيح زيادة الحضور وتحسين رصد الحالة. وستواصل البعثة عن كثب رصد الحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. كما ستواصل البعثة إقناع السلطات الوطنية وأجهزة الأمن بالحاجة إلى إدارة النظام العام، وفقا للدستور والمعايير الدولية. وسنواصل أيضا تكريس جهد هام لإشراك جميع الجهات الفاعلة السياسية بشأن الحاجة إلى إيجاد حل سلمي للخلافات المرتبطة بالعملية الانتخابية والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبينما يتركز الكثير من الاهتمام حاليا على الحالة السياسية، أود أن أسلط الضوء على أن الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال مقلقة جدا وتنطوي على مخاطر شديدة بشأن حماية المدنيين في العديد من المجتمعات المحلية. ومن المؤكد أن هذه التوترات تتزايد طوال فترة الانتخابات.

وفي منطقة بيني، حيث وقعت مذبحة خطيرة في آب/أغسطس، استمرت هجمات محدودة النطاق على المدنيين في الأسابيع الأخيرة، نفذها من يشتبه بأنهم من عناصر تحالف القوى الديمقراطية وقد أسهم العنف في منطقة لوبيرو الشمالية الأوسع نطاقا في موجة من النزوح، حيث شرد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص في الأشهر الثلاثة الماضية وحدها.

وفي هذا السياق، تظل حماية المدنيين الأولوية القصوى للبعثة، مما يتطلب قيام كل عنصر من عناصر البعثة بدوره. وثمة أهمية حاسمة لقدرة البعثة على العمل بسرعة وفعالية إزاء الإنذار المبكر من مخاطر العنف، وذلك استنادا إلى فهم دقيق لديناميات حالة بعينها. وفي بيني، حيث توجد تهديدات شديدة في ما يتعلق بالحماية، أنشأت البعثة خلية مشتركة للجمع والتحليل والإنذار المبكر، وهي خلية تجمع بين عناصر مدنية وشرطية وعسكرية لتقديم تحليلات شاملة وتوجيه عمليات البعثة. وهذا تطور إيجابي عزز بالفعل استجابة البعثة وفعاليتها. ونحن نتطلع إلى مواصلة تطوير هذه القدرات لدعم استراتيجيات البعثة المصممة خصيصا للتصدي لكل الجماعات المسلحة ذات الأولوية، بما في ذلك في مجال الشبكات الإجرامية، الصادر به تكليف جديد في القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦).

ودعما لتلك الاستراتيجيات، تواصل البعثة القيام بعمليات عسكرية ضد الجماعات المسلحة، استنادا إلى التعاون الوثيق بين القوة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي إرينغيتي، أجبرت العمليات المشتركة الجارية ضد مواقع تحالف القوى الديمقراطية، على مدى الأشهر القليلة الماضية، عناصر التحالف على الانسحاب من عدة مواقع رئيسية وأتاحت للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نشر وجود أكثر اتساقا في المناطق المتضررة. وشهدت تلك العمليات ضد تحالف القوى الديمقراطية مشاركة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الخطوط الأمامية، بدعم عن كثب من بعثة الأمم المتحدة. وطهرت العمليات المعسكرات الرئيسية لتحالف القوى الديمقراطية في ما تسمى منطقة المثلث وعطلت عملياتها وخطوط إمدادها. إن التحدي الماثل أمامنا الآن سيكون توطيد المكاسب ومساعدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في زيادة سيطرتها في المنطقة.

إن حفظ السلام الرادع يتطلب نهجا استباقيا والتطلع إلى ردع العنف قبل حدوثه. وأعتقد أنه يمكن لمجلس الأمن أن يعزز تلك الرسالة بصورة مفيدة مع البلدان المساهمة بقوات، إذ نواصل العمل معا لجعل البعثة أكثر فعالية في ولاية الحماية المنوطة بها.

وفي سياق استمرار العنف في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أسلط الضوء على أحد الشواغل

الملحة في ما يتعلق بالرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي أعقاب العنف الذي وقع في معسكري نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كامينا وكيتونا خلال الصيف، شرعت الحكومة في إعادة أكثر من ١ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين إلى المجتمعات المحلية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولئن كانت إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمعات المحلية جزءا أساسيا من عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، فقد اتُخذت تلك الخطوة قبل أن تكون الحكومة والشركاء الممولون من البنك الدولي مستعدين استعدادا كافيا. ومن دون التوعية والإعداد الكافيين، هناك خطر يتمثل في أن يعود أولئك المقاتلون السابقون للانخراط في الجماعات المسلحة، أو أن يتسببوا في تفاقم التوتر المرتفع أصلا في المجتمعات التي يعودون إليها. وتعمل البعثة لتنفيذ برنامجها للحد من العنف في المجتمعات المحلية من أجل دعم عودة المقاتلين السابقين إلى الحياة المدنية. ومع ذلك، من المهم للغاية أن تتحرك الحكومة والبنك الدولي والشركاء المنفذون بسرعة من أجل وضع التدابير اللازمة لإعادة الإدماج في المجتمع، إذا كنا نريد أن يجري المزيد من عمليات العودة من المعسكرات بطريقة بناءة.

وكما ذكرت، فإن تحركات السكان في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه الخصوص قد زادت المخاطر على المجتمعات المحلية الضعيفة أصلا. وأدى ذلك إلى زيادة الضغط على نظم إيصال المساعدات الإنسانية المجهدة أصلا. ويسرني الإفادة بأن دوائر العمل الإنساني قد وفرت المساعدة لإنقاذ الأرواح لأكثر من ٣,٥ ملايين شخص في هذا العام، إلا أنه لا يزال أقل بكثير من عدد الذين هم في أمس الحاجة إليها. وفي الوقت الراهن، لم يتم تمويل سوى نصف النداء الإنساني لعام ٢٠١٦ البالغ قيمته ٦٩٠ مليون دولار. ومع استمرار التشريد ووصول ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ إضافي من جنوب السودان وانتشار الأوبئة من قبيل تفشي الكوليرا مؤخرا، فإننا نتوقع أن تستمر زيادة الاحتياجات في عام ٢٠١٧. وآمل أن يشاركني المجلس في الحث على زيادة الدعم المقدم إلى أشد المحتاجين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر بمرحلة بالغة الخطورة على استقرارها. وأصبحت الأزمة الانتخابية أزمةً دستوريةً، وذلك في ظل ازدياد الاستقطاب السياسي عمقا وعدم وجود تسوية فورية في الأفق. وتبدو الجهات الفاعلة على جميع الجوانب مستعدة أكثر فأكثر للجوء إلى العنف لتحقيق أهدافها، بينما تقلص الحيز المتاح للنشاط السياسي البناء شكل أكبر. وإذا استمر هذا المسار، أعتقد أن اندلاع أعمال عنف واسعة النطاق أمر حتمي تقريبا. وفي حين أن البعثة ستفعل كل ما في وسعها في حدود ولايتها لحماية المدنيين، فإن نطاق التهديدات يفوق بقدر كبير قدرات البعثة.

والحل الوحيد هو أن تنخرط الأطراف مجددا في عملية شاملة للجميع، ترسم طريقا سلميا للبلد نحو المستقبل. وأواصل العمل بنشاط مع جميع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية والدولية، وأعتقد أن هناك فرصة أمام الأطراف الرئيسية للعمل معا بطريقة شاملة للجميع وذات مصداقية. ومع ذلك، فإنها لن تفعل ذلك دون مشاركتنا جميعا، بما في ذلك مجلس الأمن. ويحدوني الأمل في أن يتكلم المجلس جماعيا وفرديا من أجل تعزيز الرسائل الهامة التالية.

أولا، ينبغي تشجيع ”تجمع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير“ وغيره من أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يقاطعون العملية حاليا على العودة إلى عملية الحوار. ثانيا، ينبغي تشجيع الحكومة على الاضطلاع بتدابير مباشرة لبناء الثقة مع المعارضة، بما في ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الحفاظ على حقوق النشاط السياسي السلمي وضمان

التعامل المباشر بين الرئيس كابيلا وقيادة التجمع، أي: السيد تشيسيكيدي.

ثالثا، ينبغي ألا يفلت من العقاب أي طرف من الأطراف التي ترتكب أعمال العنف السياسي. وأخيرا، يلزم أن تكون المنظمات الإقليمية، أي، الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي تعمل بالتشاور الوثيق مع الأمم المتحدة، منخرطة على نحو مباشر بصورة أكبر، بما في ذلك من خلال جهود تعيين مبعوث رفيع المستوى للمساعدة على سد الفجوة السياسية.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، أود أن أشدد على أن من المؤكد أن الفترة المقبلة ستكون بالغة الصعوبة تقريبا. ويمكن بلوغ النقطة الحرجة في أعمال العنف الخطيرة بشكل سريع للغاية. وأعتقد أن على المجلس أن يبقي الحالة قيد نظره الفعلي وأن يسعى في الأشهر المقبلة لعقد حوارات منتظمة مع قيادة الأمانة العامة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية .

إنني في غاية الامتنان على الفرصة التي أتيحت لي لأنقل إلى المجلس بعض الملاحظات بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وآمل أن نتمكن معا، إلى جانب الشعب الكونغولي، من رسم مسار أكثر إيجابية للبلد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد سيديكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير أبو العطا.

السيد أبو العطا (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وهذه المرة الأولى التي أقدم فيها إحاطة إعلامية إلى المجلس في هذه الصيغة المفتوحة؛ وأود أن أشدد على أن من دواعي الشرف لمصر كونها تتولى رئاسة هذه اللجنة منذ بداية عضويتها في مجلس الأمن.

وخلال آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس، في مشاورات مغلقة في حزيران/يونيه الماضي، أبرزت بعض النتائج والتوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء، الذي مددت ولايته عملا بالقرار ٢١٩٨ (٢٠١٥)، وتطرقت أيضا لنظر اللجنة في التقرير. كما قدمت لمحة عامة موجزة عن الأنشطة الممكنة التي تنظر فيها اللجنة.

وفي بياني اليوم، أعتزم تقديم معلومات مستكملة عن عمل اللجنة منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة ومناقشة السبل الممكنة لتعزيز فعالية نظام الجزاءات.

إن مصر، إلى جانب أعضاء اللجنة، تدرك تماما التحديات الهائلة التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في هذا العام. وأعضاء اللجنة عازمون على ضمان أن تسهم أعمال اللجنة وفريق خبرائها إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والاستقرار في البلد. وفي هذا السياق قمت بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا في الفترة من ١ إلى ٦ آب/أغسطس. ولم تكن الزيارة سوى المرة الثانية بعد إنشاء اللجنة في عام ٢٠٠٤ التي يسافر فيها رئيس اللجنة إلى منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن بالغ التقدير لحكومات تلك البلدان الثلاثة على تعاونها وعلى تيسير الزيارة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري الشخصي للممثل الخاص للأمين العام مامان سيديكو، ولفريقه في بعثة منظمة الأمم المتحدة، اللذين قدما مساعدة قيمة للغاية خلال الزيارة.

وتردد صدى عدد من المواضيع خلال الزيارة والاجتماعات العديدة التي عقدها مع المحاورين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني والأوساط الدبلوماسية. وشملت هذه المواضع التوتر المتزايد إزاء عدم اليقين في الدورة الانتخابية، والحالة الأمنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والتدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. وخلال زيارتي إلى بيني وإرينغيتي، تمكنت من أن أسمع بصورة مباشرة إحباطات السكان إزاء استمرار أعمال العنف والمعاناة المستمرة التي تسببها لهم الجماعات المسلحة.

وإذ أقترب من نهاية عامي الأول بصفتي رئيس هذا النظام، فإنني أرى أن نظام الجزاءات لا يزال بالغ الأهمية لمعالجة المشكلة الحرجة التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، تواصل اللجنة العمل على تعزيز فعالية نظام الجزاءات بالتركيز، ضمن أمور أخرى، على تحسين التعاون مع الدول الإقليمية وبالتنفيذ الفعال لتدابير الجزاءات. ولذلك، أوليت اهتماما لتشجيع تفهم أفضل لأعمال لجنة الجزاءات خلال زيارتي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وأناشد المحاورين طرح المسائل المثيرة للقلق التي يمكن نقلها إلى اللجنة في نيويورك.

والنقطة الرئيسية التي أود أن أثيرها هنا اليوم هي أن النظام أنشئ للعمل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز السلام في البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، أشجع المسؤولين على التعاون مع فريق الخبراء بتسهيل زياراته وتوفير المعلومات عند الاقتضاء، وأرحب بمواصلة الحوار مع المسؤولين الحكوميين، وأيضا أعرب عن الأمل بأن تؤدي الزيارة إلى زيادة تيسير التعاون وتعزيزه.

وبعد زيارتي، استفدت من الزخم القائم هنا في نيويورك بالمتابعة بصورة غير رسمية مع ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا. وبالأمس، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر، اجتمعت اللجنة أيضا مع تلك الدول ودول المنطقة الأخرى خلال المشاورات الرسمية لمواصلة تفكيرنا في كيفية تحسين تنفيذ التدابير وتعزيز التعاون. وأود أن أشدد على أن هذه المسائل تتطلب النظر المتأني من جانب اللجنة وتجديد الانخراط مع دول المنطقة، بغية النهوض بفعالية نظام الجزاءات وإسهامه في مسعى تحقيق الاستقرار.

وأدرك أيضا حقيقة أن التحديات الرئيسية لا تزال تعيق تحقيق السلام من خلال التنفيذ الناجح لنظام الجزاءات. ولا تزال الجماعات المسلحة، وبخاصة تحالف القوى الديمقراطية، تشكل تهديدا رئيسيا للسلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تسبب زعزعة كبيرة للمجتمعات المحلية الحدودية، فإن التقارير تفيد بأن هذه القوات أصبحت أكثر تجزؤا وضعفا. ومع ذلك، لا يزال من الأهمية بمكان مواصلة العمل على الحد من قدرات هذه الجماعات المسلحة على تشكيل تهديد ليس لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب بل أيضا للمنطقة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالزخم الجديد في التعاون فيما بين بلدان المنطقة في هذا الصدد.

ولا تزال إحدى المسائل الأخرى التي تشكل شاغلا رئيسيا هي الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وتظل كبيرة إمكانية استفادة الجماعات المسلحة من الاستغلال غير المشروع والتهريب، وتقدم الشبكات الإجرامية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وخارجها الدعم بشكل غير مباشر للجماعات المسلحة وتسهم في زعزعة الاستقرار. وبصفتي رئيس اللجنة، سأواصل التركيز على هذه المسائل وأناشد فريق الخبراء واللجنة أن يظلا متيقظين، بما في ذلك بمناقشة وسائل مساعدة البلد على معالجة هذه المسألة.

وأخيرا، فإن تزايد التوتر السياسي في البلد يمكنه أن يزيد من تفاقم الحالة الأمنية وأن يقوض المكاسب التي تحققت بشق

الأنفس في تحقيق استقرار الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى تركيزنا على الشواغل الإنسانية والهجمات ذات الصلة التي تشنها الجماعات المسلحة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والتعاون مع الدول الإقليمية، فإن اللجنة أيضا واصلت العمل مع فريق الخبراء نحو تقديم تقارير منتظمة وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، فإنني أشدد على حقيقة أن الدعم المقدم لأعمال الفريق لا يزال يكتسي أهمية بالغة لتنفيذ نظام الجزاءات.

وفضلا عن ذلك، ولضمان المناقشة المستمرة وتبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، فإن الأمانة العامة اتصلت بمكتبي الممثلين الخاصين المعنيين بالعنف الجنسي في حالات التراع وبالأطفال في التراعات المسلحة من أجل تبادل المعلومات الإضافية مع اللجنة بشأن المسائل المتصلة بالعمل الإنساني المتعلقة بولاية كل واحد من الممثلين. وأعتزم دعوة كلا الممثلين الخاصين إلى تقديم إحاطات إعلامية إلى اللجنة في سياق مشاورات غير رسمية.

وأخيرا، وحسب التكليف الصادر عن مجلس الأمن، سيقدم فريق الخبراء تقرير منتصف المدة إلى اللجنة خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وعقب تقديم تقرير الفريق وبعد إصدار التقرير، أعتزم أيضا دعوة دول المنطقة إلى أن تقدم إلى اللجنة آراءها بشأن التقرير. وهذا أيضا سيواصل النهوض بانخراطنا وتعاوننا مع تلك الدول.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السفير أبو العطا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين طلبوا الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد مامان سيديكو، على توليه عرض تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2016/833).

وأود أيضا أن أشكر فريق السيد سيديكو بأكمله، فضلا عن موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الأعمال التي ظلوا يقومون بها في البلد. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لمصر، السيد عمرو أبو العطا، على البيان الذي أدلى به بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أؤكد مجددا على التزام أوروغواي بتحقيق الاستقرار وإرساء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليس بوصف أوروغواي عضوا منتخبا في مجلس الأمن، فحسب بل أيضا باعتبارها من البلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي المساهمة التي ما فتئنا نقدمها بلا انقطاع طيلة السنوات الـ ١٦ الماضية.

يساور أوروغواي قلق بالغ جراء تعثر العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يزيد التوترات السياسية، ويؤدي إلى وقوع العديد من الحوادث. وثمة حاجة ملحة إلى إيجاد حل لهذه الحالة، ويتمثل السبيل الوحيد للقيام بذلك في الحوار الشامل للجميع بحسن نية وعلى نحو شفاف بين جميع الأطراف الفاعلة السياسية الوطنية. وتقع على كاهل الأطراف السياسية الفاعلة، التي ينبغي أن تعمل لمصلحة البلد وسكانه، مسؤولية كبيرة تتعلق بحشد توافق الآراء اللازم لإجراء انتخابات موثوق بها دون تأخير لا مبرر له، إذا أرادت تجنب تصعيد التوتر والعنف. وبالمثل، فإننا ندعو مرة أخرى الجماعات السياسية التي لم تنضم بعد إلى عملية الحوار إلى أن

تفعل ذلك وأن تقوم بدور بناء من شأنه الإسهام في إجراء انتخابات ذات مصداقية في الوقت المناسب.

ويساورنا القلق أيضا إزاء التقارير التي تتحدث عن الزيادة في انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك انتهاكات حرية التعبير والتجمع، التي ارتكبت حتى من جانب أفراد قوات أو موظفين تابعين للحكومة. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون واضحا بأنه يتعين عاجلا أو آجلا تقديم المسؤولين إلى العدالة ومحاسبتهم على أفعالهم.

وأخيرا، تأسف أوروغواي لكل حالة وفاة وقعت في صفوف المدنيين على مدى الأشهر القليلة الماضية، بما في ذلك تلك التي وقعت خلال الاحتجاجات في كينشاسا في ١٩ أيلول/سبتمبر، وفي بيني في شهر آب/أغسطس، وزُعم أن الجماعات المسلحة هي التي قامت بها.

السيد سواريث مورينو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): نتفق مع ممثل أوروغواي بشأن مسألة جعل المناقشات في مجلس الأمن أكثر شفافية بالنسبة لكامل الدول الأعضاء، وهذا هو السبب في طلبنا الكلمة اليوم.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية ممتنة للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد مامان سامبو سيديكو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي نشيد به. كما أننا نشيد به على عمله الممتاز كوسيط وعلى دعمه الجهود التي بذلتها السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تعزيز الأمن والاستقرار على الصعيد الوطني.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر سفير مصر على إحاطته الإعلامية.

إننا نتابع عن كثب الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بالحوار الوطني الذي بدأ في أيلول/سبتمبر، وأطلق بمبادرة من حكومة جوزيف كابيلا، مع أصحاب المصلحة السياسيين الرئيسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي لهذا الحوار، في سياق الواقع السياسي والاقتصادي والأمني في ذلك البلد، أن يهدف إلى وضع خارطة طريق، تمكّن وفق الأحكام الدستورية، من التوصل إلى توافق في الآراء، وكسر الجمود فيما يتعلق بالعملية الانتخابية المقبلة.

وفي هذا الصدد، يؤسفنا أن الزيادة في التوترات السياسية قد أدت إلى احتجاجات عنيفة في الأسابيع الأخيرة قام بها أعضاء المعارضة سعيا لمقاطعة مبادرة الحوار الوطني. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث جميع الأطراف الفاعلة السياسية في البلد على الامتناع عن التصرف بطريقة يمكن أن تشجع على ارتكاب أعمال عنف. وفي ذلك الصدد، نؤمن بأن الحوار البناء والشامل الجاري هو السبيل الوحيد لدفع عجلة العملية الانتخابية المتوقفة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يبعث برسالة تضامن إلى فريق الدعم من أجل تيسير الحوار الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بقيادة الميسر الذي عينه الاتحاد الأفريقي، ورئيس الوزراء السابق لتوغو، السيد إديم كوجو، الذي يحظى بتأييد الفريق، الذي يتألف من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والأمم المتحدة.

ونعتقد أن تيسير الحوار السياسي أمر أساسي لصون وتوطيد الحوكمة والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى هذا النحو، ينبغي أن يحظى بدعم المجتمع الدولي، فيما يتعلق بالسيادة والاستقلال السياسي في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة استمرار البعثة في تقديم الدعم التقني واللوجستي للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لاستعراض وتحديث قوائم الناخبين، وتشجيع المساهمات المالية المقدمة إلى الصندوق الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتيسير الدورة الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء العنف الذي اندلع بسبب الجماعات المتمردة، الكونغولية والأجنبية على حد سواء، التي تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية في شرق البلد. وقد أسهمت هذه الإجراءات في زيادة عدد الأشخاص المشردين داخليا، والصدامات بين المجتمعات المحلية، وزادت من انعدام الأمن.

إننا نقدر العمل الجاري الذي تقوم به البعثة لدعم تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وفي هذا الصدد، تعد التدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العقد الماضي، وتقديم تمويل أفضل لبرامج المساعدة الاجتماعية الوطنية، لمساعدة المقاتلين السابقين خلال إعادة إدماجهم، أساسية لتعزيز نزع السلاح، وحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان.

وأخيرا، نحن مقتنعون بأن توطيد وجود وسلطة الدولة الكونغولية، إلى جانب الثقة المتجددة في إطار الحوار الاستراتيجي مع البعثة، لا تزال العناصر الحيوية للتغلب على العنف المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي إطار تلك العملية، يتعين ضمان سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، تمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة الاتحاد الروسي لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، والإعراب عن تقدير وفد بلدي الكبير، للتوجيه المقتدر لمداولاتنا منذ بداية الشهر. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لسلفكم، سعادة السيد جيرارد فان بوهيمن، الممثل الدائم لنيوزيلندا، على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر. وأخيرا، أود مرة أخرى أن أشيد بإخلاص بالأمين العام بان كي - مون، الذي بذل الجهود والتضحيات الهائلة طوال ولايته لتحقيق السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

لقد تابع وفد بلدي عن كثب التقرير النهائي (انظر S/2016/466) لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقرير الأمين العام (S/2016/833) بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اللذين جرى تناولهما في الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد عمرو عبد اللطيف أبو العطا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد مامان سامبو سيديكو، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولئن كنا نرحب بالنجاحات الواردة في كلا التقريرين، اسمحوا لي أن أذكر بعض النقاط التي تستدعي توضيحا من جانبنا. أولا، إنهما يتناولان أحداثا وقعت في ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر في كينشاسا، والعملية الانتخابية والحوار السياسي الوطني الجاري، وبوجه أعم، الأمن في شرق بلدي.

وكما رصد المجلس، قررت إحدى فصائل المعارضة التي لا تشارك في الحوار السياسي الوطني الجاري في بلدي، تنظيم مسيرة سلمية في كينشاسا في ١٩ أيلول/سبتمبر احتجاجا على إجراء الانتخابات وتقديم التماس بهذا المعنى إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في مقرها.

وقد تم الاتفاق مع حاكم مدينة كنشاسا، الذي أذن بتنظيم المظاهرة، بعد طلب الإذن ووفقا لقانون التجمعات والمظاهرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على المسار الذي يتعين أن تتبعه المظاهرة وموعد بدئها.

وفي حين أنه، وفقا للمنظمين، كان يفترض أن تبدأ المسيرة ظهرا، لوحظ أنه في وقت مبكر جدا من الصباح وفي مساء اليوم السابق أقيمت حواجز وأحرقت إطارات، في أجزاء معينة من المدينة، على طول العديد من الطرق التي لم يكن مفترضا أن تكون جزءا من مسار المظاهرة. وعلاوة على ذلك، أطلقت دعوات لنهب وسلب المنازل المملوكة للسياسيين من الأغلبية والمعارضة على السواء، الذين شاركوا في الحوار، على شبكات التواصل الاجتماعي من قبل أنصار منظمي المسيرة.

وقد باءت الجهود التي بذلتها سلطات البلدية من أجل الوصول إلى المنظمين ومطالبتهم بتهدئة المتظاهرين بالفشل. وعلى تلك الخلفية، تدهورت الحالة وصارت المسيرة تمردا حقيقيا. وهاجم المتظاهرون المسلحون بالحجارة الشرطة. وقد استهدفوا فتاة عمرها ١٢ عاما في طريقها إلى المدرسة في زيها المدرسي واغتصبوها وقتلوها بعد ذلك. وأحرقوا شرطيا كان يتمركز خارج مقر قيادة حزب سياسي حيا بعد تجريده من سلاحه، ثم توجهوا لقتل ثلاثة رجال شرطة آخرين كانوا يحاولون استعادة النظام.

وقد عمد المتظاهرون لاحقا إلى نهب الممتلكات الخاصة والعامة، ودمروا المدارس ومحطات البترين بحقد، وأضرموا النيران في مقار الأحزاب السياسية التابعة للأغلبية والمعارضة التي شاركت في الحوار الوطني، وأضرموا النيران في مراكز الشرطة ومحكمة مدينة ماتيت الجزئية. وقد استمر العنف يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر بتدمير وحرق الممتلكات الأخرى، بما في ذلك مقار الأحزاب المعارضة غير المشاركة في الحوار الوطني.

وقد تمت السيطرة على الحالة أخيرا بفضل جهود الشرطة التي تمكنت من تفريق المتظاهرين باستخدام الغاز المسيل للدموع وليس بإطلاق الذخيرة الحية، كما جاء في تقرير الأمين العام. وقد أدت تلك الأحداث إلى مقتل ٣٢ شخصا، بمن فيهم أربعة من رجال الشرطة. وقد ألقي القبض على أكثر من ١٠٠ من مرتكبي الأعمال الإجرامية أثناء المظاهرات. وقد تم احتجازهم على ما اقترفوه من أعمال إجرامية، وحكم على ما يقرب من ١٠٠ منهم بالسجن لمدد تتراوح من ٤٥ يوما إلى ٢٥ عاما. وقد برئت ساحة حوالي ٣٠ منهم.

وفيما يتعلق بالحوار السياسي الوطني، من المهم أن أؤكد للمجلس أن عملية الحوار التي بدأها رئيس الجمهورية لتمكين جميع القوى العاملة في البلد، بما في ذلك مجموعة متنوعة من السياسيين والجهات الفاعلة من المجتمع المدني والسلطات الدينية والتقليدية، من الاتفاق على الوسائل اللازمة للتغلب على العقبات التي تعترض إجراء انتخابات سلمية وإرساء توافق في الآراء فيما يتعلق بالعملية الجارية. وفي ذلك الصدد، تود حكومة بلدي أن ترى جميع الجهات الفاعلة وهي تشارك في الحوار. وللأسف، فإن جناحا من المعارضة يتوحد تحت ما يعرف باسم تجمع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير يقاطع الحوار، الذي كانت تدعمه بعض الأحزاب السياسية المنضوية تحت لواء التجمع في وقت من الأوقات.

وقد استجابت حكومة بلدي، من جانبها، لعدد من المطالب التي تقدمت بها المعارضة من أجل نزع فتيل التوترات السياسية وتعزيز شمول أوسع في الحوار. وقد ركزت تلك المطالب بصورة رئيسية على تعيين ميسر دولي وفريق دعم دولي للميسر، فضلا عن إطلاق سراح ما يسمى بالسجناء السياسيين وإعادة فتح المنافذ الإعلامية التابعة للمعارضة. وبالإضافة إلى جهود الحكومة، فقد سعى الميسر أيضا إلى إقامة اتصالات مع جميع القوى البناءة داخل وخارج البلد لتحقيق هذا الشمول.

وقد ذهب فصيل المعارضة، الذي يرفض الحوار ويتقدم باستمرار بمطالب جديدة – وذلك بلا شك بهدف مواصلة تأخير العملية – إلى حد رفض الميسر والمطالبة بأن يعين الاتحاد الأفريقي ميسرا آخر. وقد ظل الميسر يعمل بشأن الحوار منذ ١ أيلول/سبتمبر بمساعدة فريق الدعم الدولي الذي يضم المبعوث

الخاص والممثل الخاص للأمين العام وممثلي الاتحاد الأوروبي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وعلى الرغم من أن أعمال الحوار لم تنته بعد، فإنه سيكون حقا من سوء النية عدم الاعتراف بالنتائج الإيجابية إلى حد كبير التي أحرزت حتى الآن. وقد اتفق المشاركون في الحوار بالفعل على عدد من النقاط، ولا سيما السجل الانتخابي.

واتفق المشاركون، بعد النظر في تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، على وضع سجل جديد تماما لضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية وتفادي الاعتراض على نتائجها. وسيأخذ تحديث السجل ١٦ شهرا وينتهي في تموز/يوليه ٢٠١٧. وفي الوقت نفسه، بدأت بالفعل عملية تسجيل الناخبين في غبادوليت، مقاطعة أوبانغي الشمالية.

وفيما يتعلق بتسلسل الانتخابات، اتفق المشاركون في الحوار على الجمع بين الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية الوطنية وانتخابات المقاطعات بحيث يمكن تنظيمها في التاريخ نفسه، في حين يمكن إجراء الانتخابات البلدية والمحلية في وقت لاحق. وبالنسبة للمرحلة الانتقالية فقد اتفقوا، وفقا للمادة ٧٠ من الدستور، على أنه ينبغي أن يظل رئيس الدولة الحالي في منصبه حتى ميعاد تسلم خلفه مهامه وإنشاء حكومة وحدة وطنية واسعة تتألف من ممثلي الأغلبية والمعارضة السياسية والمجتمع المدني للسماح بإقامة حكم انتقالي جماعي وشفاف. وقد اتفقوا أيضا على ألا يسمح لأي من أعضاء هذه الحكومة بالترشح لخوض الانتخابات الرئاسية.

وفيما يتعلق بالجدول الزمني للانتخابات فقد اقترحت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات مشروع جدول زمني انتخابي، كما ذكر الممثل الخاص للأمين العام للتو. وسيناقش المشاركون ذلك بغية الاتفاق على موعد للانتخابات الرئاسية مقترنة بالانتخابات التشريعية الوطنية وانتخابات المقاطعات.

وفيما يتعلق بمسألة الاتفاق السياسي، فقد اتفقت الأحزاب السياسية في نهاية الحوار على توقيع اتفاق يأخذ بجميع النقاط التي سيكونوا قد اتفقوا عليها، إلى جانب تواريخ الانتخابات.

تنتقد بعض البلدان حكومة بلدي لعدم الدعوة إلى عقد الانتخابات في ١٩ أيلول/سبتمبر وتطالب بتوسيع الحوار السياسي وغيره من تدابير بناء الثقة، مثل الإفراج عن السجناء السياسيين الآخرين وإدماج بعض الرموز التي يرون أنها هامة في الحوار. وقد ذكر وفد بلدي أن الحوار يخص أولا وقبل كل شئ الشعب الكونغولي الذي يتحاور، من خلال التيسير الدولي، في سياق مصلحة بلده العليا حول المسائل المدرجة في جدول الأعمال التي سبق اتفاقهم عليها من أجل السماح بإجراء العملية الانتخابية – كما أكدنا دائما – في بيئة سلمية. ومطلوب من شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، الراغبين في الإسهام في إيجاد حلول للحالة في بلدي، القيام بذلك مع الاعتبار والاحترام الذي يدين به كل منا للآخر. ويمكن للجميع أن يتفق على أنه على الرغم من ترحيبنا بالتوصيات والاقتراحات، في هذا السياق، فإننا لا نقبل لا القدح ولا المطالب من أي نوع.

ولأعود إلى نقطة عدم إجراء الانتخابات، فإن المجلس يذكر التفسير الذي قدمه هنا وزير الخارجية والتعاون الدولي في بلدي، فضلا عن التفسير الذي قدمته أنا، بشأن موضوع المعارضة، التي رفضت من قبل الجدول الزمني الانتخابي الجزئي كما رفضت الجدول الزمني الانتخابي الشامل مرتين. كما يذكر أيضا تحديث السجل الانتخابي الذي لم يحدث بعد انتخابات عام ٢٠٠٦ والحاجة إلى تحديثه – عقب المراجعة التي أجرتها المنظمة الدولية للفرانكوفونية وفريق الخبراء واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات – ليشمل الكونغوليين الذين بلغوا مؤخرا سن التصويت ومن كانوا في الخارج. ولذلك، فإن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لا يمكنها أن تعقد انتخابات بسجل انتخابي لا وجود له.

وأخيرا، فيما يتعلق بتوسيع نطاق الحوار، يجب أن أذكر مرة أخرى أنه من المعتزم أن يكون شاملا، وفقا لمرسوم رئيس دولتنا.

ومع مراعاة هذا كما أسلفنا، استجابت الحكومة لعدة مطالب قدمتها المعارضة. ولهذا الغرض أيضا، تمكّن الميسر عموما من إقناع جميع الجهات الفاعلة السياسية في البلد من جميع الاتجاهات السياسية بالمشاركة في الحوار. ووحدها الجهات الفاعلة السياسية المعارضة التي تغيبت عن حوار اليوم هي التي اختارت عدم المشاركة فيه بمحض إرادتها. و لم يكن الميسّر هو الذي استبعد تلك الأطراف ناهيك عن حكومة بلدي التي طلبت منذ بداية الحوار دعم المجلس بموجب رسالة من بعثتنا الدائمة وجهت إليه في أيلول/سبتمبر.

وفي إطار تدبير آخر لبناء الثقة، أبدت حكومة بلدي حسن نيتها بشكل كبير عبر اتخاذها الخطوات المناسبة، كما ذكرت آنفا بغية تخفيف الحالة. ومع أنه يحتمل وجود جهات فاعلة سياسية تمت مقاضاتها لأسباب غير سياسية، فإن سيادة القانون تقتضي أن يتمتع جميع المواطنين في البلد بحقوق متساوية أمام القانون. وسيكون من الخطأ بالنسبة لحكومة بلدي أن تتدخل لمصلحة بعض الأشخاص، فيما يتعلق بأمور خاصة للغاية، ما يؤدي إلى تأليب أشخاص على آخرين.

وكما يدرك المجلس بالتأكيد، ومثلما لاحظ الممثل الخاص للأمين العام، فقد عقدت تلك الجماعة المعارضة – ردا على الحوار الذي عقد بدعم من المجتمع الدولي – اجتماعا مغلقا اتخذت خلاله مواقف تخالف الدستور. وتهدد تلك الجماعة المعارضة بأن تنشر الفوضى وهي تدعو إلى انتفاضة شعبية، غير أنه يجب إدانة جميع أعمال العنف بجزم. وقد لفتنا انتباه المجلس في ٢٣ حزيران/يونيه (انظر S/PV.7724) بغية إنذاره مسبقا بالحالة عندما أشرنا إلى أن المجلس هو هيئة الأمم المتحدة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، وتقع على عاتقه المسؤولية الجسيمة المتمثلة في العمل على إحلال السلام ومنع نشوب النزاعات. وبالتالي، فإن من المحتمل أن يسفر أي خطاب صادر عن المجلس لا يشجع على تهيئة جو من الثقة أو يؤدي إلى تفاقم التوترات عن عواقب خطيرة للغاية في الميدان بالنسبة للدول الأعضاء.

وكما قلنا أمس، تُعزى التوترات الراهنة في بلدي جزئيا إلى القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، الذي جرى تفسير أحكامه بأساليب شتى. وبالنظر إلى الطريقة التي تطورت بها الحالة في بلدي، فإن ما نتوقعه من المجتمع الدولي بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة –كما قال ممثلا أوروغواي وفنزويلا للتو – هو استمرار دعمها للميسر وللاتفاق السياسي الناجم عن الحوار الجاري.

ونعرب عن ترحيبنا باستئناف التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن يسفر تعاون كهذا عن نتائج سريعة لتمكين السكان في شرقي بلدنا من التمتع بالسلام والحرية في حياتهم اليومية. ولذلك السبب تعطي حكومة بلدي أولوية للبعثة المشتركة المكلفة بتولي مهمة القوات المسلحة الكونغولية والبعثة بهدف تحييد الجماعات المسلحة كافة في البلد بحلول كانون الأول/ديسمبر.

ويلاحظ تقرير الأمين العام (S/2016/833) أيضا وجود عدة مئات من الجماعات المسلحة وعدد من المدنيين من جنوب السودان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واجتمع وزير الشؤون الخارجية في بلدي بخصوص هذه المسألة مع القادة في إدارة عمليات حفظ السلام أثناء رحلته إلى نيويورك. وما زال وفد بلدي متمسكا بالموقف الذي اتخذه رئيس السلك الدبلوماسي الكونغولي في تلك المناسبة. وتدرك الأمم المتحدة تماما الظروف التي وصل فيها أولئك الأشخاص إلى بلدنا.

ولا تعتزم جمهورية الكونغو الديمقراطية استعادة ماضي تجربتها مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وعليه، نرى أن الأمم المتحدة سوف تتخذ جميع التدابير اللازمة لنقل مواطني جنوب السودان.

ولا يسعنا في كثير من الأحيان التأكيد بما فيه الكفاية على أن السكان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قد حُرموا من التمتع بالسلام، وأنهم عاشوا لسنوات عديدة تحت سيطرة الجماعات المسلحة الأجنبية والوطنية على حد سواء. وينبغي أن تحثنا الكارثة الإنسانية الناجمة عن هذه الحالة على إيجاد حلول فورية كي يتسنى لشعب منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا أن يتمتع بالاستقرار والسلام، فضلا عن التمتع بالهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويود بلدي في ذلك السياق، أن يشكر حكومات هولندا والنرويج والمملكة المتحدة على تمويل صندوق بناء السلام، الأمر الذي مكّننا من تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في مقاطعات جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا يسعني أن أختتم بياني هذا دون الإعراب عن امتنان حكومة بلدي للأمم المتحدة، وخاصة الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية لما أبدياه من التزام وتفان في العمل لما فيه صالح بلدي ومنطقة البحيرات الكبرى. وأود أن أعرب أيضا عن شكر بلدي وامتنانه لجميع أعضاء المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.